

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحترم/ معالي الأمين العام للمؤتمر الثالث لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

السادة المجتمعون/ أصحاب السعادة والمعالي والسمو ممثلو الدول الحاضرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني أن أمثل دولتي ليبيا في هذا المؤتمر، "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية" والذي كان محوره وموضوعه الرئيسي هو إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور والذي تم الإعداد له على مدى سنة كاملة عبر اجتماعات إقليمية تحضيرية وذلك من أجل إظهار التجارب الناجحة في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ودعم التنمية المستدامة والتحديات الماثلة في هذا المجال ووضع البرامج للتعاون الإقليمي والدولي من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ووضع المناهج الشاملة المتوازنة لمنع ظهور أشكال جديدة ومستجدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية والتصدي لها على نحو ملائم وبيان المناهج الوطنية المتعلقة بمشاركة الجمهور في تعزيز منع الجريمة والعدالة الجنائية عبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والتي تم دعمها من بعض الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وبعض الكيانات المعنية سواءً مالياً أو تنظيمياً أو تقنياً، منها على سبيل المثال تعهد بعض المعاهد بالقيام بدور قيادي في تنظيم حلقات عمل ذات علاقة بموضوع المؤتمر، من بينها معهد راؤول فالينرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها المنتسب إلى الأمم المتحدة والمعهد الأسترالي لعلم الجريمة.

وإن هذا المؤتمر يكتسي أهمية خاصة لكونه هو المؤتمر الأمم الرئيسي الوحيد في هذا المجال ويشكل التجمع الأكبر والأكثر تنوعاً لمجموعة واسعة من مقرري السياسات والممارسين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية ولكونه في دورته الثالثة عشر يصادف الذكرى الستون لانتعقاد أول مؤتمر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية سنة 1955م ولكونه يعقد قبل أشهر من إقرار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015م.

وإننا من خلال اطلاعنا على كافة مناشط وفعاليات هذا المؤتمر من خلال كل ما سبق نؤكد على أهمية تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي دعماً للتنمية

المستدامة ونؤكد على ضرورة إدماج منع الجريمة في جدول الأمم المتحدة الأوسع من أجل
التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يفوتني في نهاية كلمتي هذه أن أتقدم بجزيل الشكر للسادة المشرفين على هذا
المؤتمر ولدولة قطر أميراً وحكومةً وشعباً على حسن التنظيم وكرم الضيافة وحفاوة
الاستقبال.

والله نسال أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته